

بهذوء

إيران ومصر؛ مرحلة التفاهات الواقعية

ناهض حنر

وهذا مسعى يحظى بدعم إقليمي ودولي، (2) إقامة علاقات متوازنة، في المجالات الاقتصادية والدفاعية، بين الغرب وروسيا، (3) وإحياء المداخلات المصرية المستقلة في الشؤون الإقليمية، لتحقيق مصالح وطنية (4) وأثناء ذلك الاعتماد المالي والسياسي على دعم السعودية، الشريك الأكبر للولايات المتحدة في المنطقة، (4) لكن من دون الخضوع للسياسات السعودية؛ فمصر السياسي تدعم نظام الرئيس بشار الأسد، وتقيم علاقات، سرية ولكن عميقة، مع دمشق، بينما فتحت الباب أمام علاقات علنية ومفتوحة الأفاق مع بغداد. ولعله بلا عقل سياسي، من يهون من إعلان السيسي، رئيس أكبر دولة عربية سنية، عن دعمه الكامل لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في مواجهة ما جرى وصفها بأنها «ثورة سنية»، مدعومة من السعودية والإمارات، اللتين يعتمد عليهما السيسي في الحصول على مساعدات مالية ملحة.

السيسي، بالطبع، ليس قومياً عربياً. والعروبة، بالأساس، مرحلة طارئة في السياسة والثقافة المصرية، اقتضتها احتجاجات الحقبة الناصرية القصيرة العمر (1952، 1970). وعلينا أن نكف، من الآن وصاعداً، عن أوهام «مصر التي في خاطري»، لكي نقرأ مصر التي في الواقع الفعلي؛ سوف يكون لها دور إيجابي - ملزوم بمصالحها - عربياً وإقليمياً، ولكنها لن تكون، بعد، في قيادة حركة تحررية عربية، وعلى من يهيمه الأمر أن يتجه صوب دمشق، المؤهلة، بتكوينها العضوي ومصالحها الكيانية الاستراتيجية، لقيادة التحرر العربي.

سيكون مصر السياسي دور مهم جداً في إطفاء النزاع السني - الشيعي؛ فالنظام المصري الجديد معاد للإسلام السياسي، بل أكثر؛ إنه يعمل على خفض مستوى حضور الدين في حياة المصريين. وهذه المهمة، تتطلب، موضوعياً، كسر التعصب الذهبي الذي هو، في النهاية، نتاج التعصب الديني والخلط بين الدين والسياسة.

لا تستطيع إسرائيل - التي تتراجع قدراتها في الردع والتأثير السياسي معاً - أن تدير ظهرها لمصر، وخصوصاً في الشأن الفلسطيني، مما يفتح الباب أمام تسوية تشكّلها التطورات الواقعية؛ الفلسطينيون، اليوم، ليسوا كما كانوا قبل غزة 2014؛ لقد أثبتوا أنهم قادرون على القتال والصمود، ولا يمكن إلغاؤهم، كما أظهروا، أخيراً، تمتعهم بحس المسؤولية التاريخية إزاء شعبهم وقضيتهم، حين مضوا في خطوة أولى نحو اجماع وطني، وإذا ما تمكنوا من إنشاء نظام سياسي يقوم على الشراكة والتوافق، فسوف يتمكنون من تحقيق إنجازات؛ الفرصة ماثرة الآن، أسستها مقاومة غزة البطولية، وبراهاها تفاهم إيراني مصري مستجد، ولكنه مفتوح الأفاق، بما يعكس مصالح الدولتين، ويسهل التوصل إلى حلول ممكنة في جميع الملفات الإقليمية.

قصيدة غزل في مصر، تضمنتها تصريحات نسبتها فضائية «الميدان» إلى «مسؤول إيراني رفيع»؛ طهران تقدر تبني القاهرة للمطالب الفلسطينية، وترجو تعزيز العلاقات بينها وبين فصائل المقاومة، وتؤيد دورها، وترفض أي تدخل في مسار المفاوضات «المهمة والحساسة»، التي تجريها القيادة المصرية حول غزة. يعني ذلك، باختصار، أن ملف غزة، وتاليا الملف الفلسطيني كله، يقع، بالنسبة إلى محور المقاومة، بين يدي المصريين حصرياً؛ بذلك، لم يعد هناك من معنى سياسي للهجمات الطفولية التي تولّتها الكتيرون ضد نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي، عن وعي لخدمة الإخوان وقطر وتركيا، أو عن سذاجة قوموية لا تزال تنظر إلى مصر نظرة عاطفية مفجوعة.

لمصر حضور ودور، ولكن لقدرتها، أيضاً، حدود ملروزة بمصالحها الوطنية (المحلية) ومشكلاتها الاقتصادية والسكانية والأمنية، وشللها التنموي والثقافي، إضافة إلى أنها تواجه تحدي التمرد الإخواني الرجعي التخريبي والمتواصل مع التحدي الإرهابي. وهذا كله يقيد أي نظام يحكم مصر الآن بقبود واقعية ثقيلة، ويدفعه نحو الأولويات المحلية كضرورة استراتيجية. وهكذا، ما كان ممكناً، مهما كانت الضغوط العاطفية، أن تقبل القاهرة منح الشرعية لإمارة إخوانية على حدود سيناء، في المقابل، لم يتوان المصريون عن تبني كامل المطالب الفلسطينية، والدفاع عنها، حالما تحولت حماس من عنوان سياسي، يمثل، في النهاية، المحور القطري التركي، إلى شريك في أجماع فلسطيني يحدد الشرعية الفلسطينية، ويحوّل الرئيس محمود عباس من طرف إلى مظلة.

بالمحصلة، كان هناك خاسر في غزة، ورايحان بين المحاور الثلاثة التي تنصارع على المستوى الإقليمي في كل الملفات المتداخلة؛ خسر المحور القطري التركي، وقُشلت محاولات استغلال المقاومة البطولية في غزة لتعويم الإخوان المسلمين. وبالمقابل، ربحت مصر وإيران؛ الأولى تأكيد وحدانية دورها في الشأن الفلسطيني، والثانية انتقال قوى المقاومة المرتبطة بطهران ودمشق، من الحضور الميداني إلى الحضور السياسي والمشاركة في النظام السياسي الفلسطيني الجديد الذي يتشكل على أساس الإجماع الوطني.

نظرة مصر السياسي الاستراتيجية، تتخطى، واقعياً، معاهدة كامب ديفيد؛ هذا التخطي ليس إرادياً ولا ثورياً ولا قومياً، إنما يعكس التبدل في موازين القوى الإقليمية والدولية والتغيرات المصرية الداخلية منذ 25 يناير 2011، والاحتياجات الملحة لإنقاذ مصر من التحلل الشامل، وعلى رأس تلك الاحتياجات: (1) استعادة السيادة على سيناء في مواجهة امكانية تحولها إلى إمارة إرهابية.

اكتملت عملية تدمير الانفاق»، التي أوضح وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون عن أن الجيش دمر الانفاق التي يعرفها. وأضافت المصادر نفسها أن إسرائيل جاهزة لأن ترد فوراً على انتهاكات وقف النار. ويهدف الإبقاء كما لو أن انسحاب القوات الإسرائيلية لم يأت نتيجة شرط الفصائل الفلسطينية، رأى مصدر سياسي رفيع المستوى أنه «إذا ما جرى احترام وقف النار، لمدة 72 ساعة، فلن يكون هناك معنى لوجود الجيش في القطاع.. وفي الاقتراح المصري ما من شرط لانسحاب قواتنا».

وفي السياق نفسه، يأتي أيضاً الإعلان عن أنه إذا ساد الهدوء، فسُرسَل الوفد الإسرائيلي للتفاوض إلى القاهرة. وجهة مواقف الوفد الإسرائيلي إلى المفاوضات في القاهرة، ذكرت تقارير اعلامية اسرائيلية، انه من المتوقع أن تفرض إسرائيل نهائياً معظم مطالب «حماس»، وأن تطرح على الطاولة صبغة «ترميم مقابل تجريد» غزة من السلاح، ويرجح كثير أن توافق إسرائيل على انتشار قوات تابعة للرئيس محمود عباس على معبر رفح، بهدف منع عمليات تهريب السلاح. والاعتبار الذي يوجهه نتنياهو وموشيه يعلون، ان المصلحة الإسرائيلية تتطلب اضعاف حماس، لذلك فإن محمود عباس افضل من منظمة «إرهابية» في غزة.

مع ذلك، اضافت التقارير نفسها أن إسرائيل تعتمد على نحو اساسي على القوات المصرية، التي تبدي اهتماماً بـ«طحن» حماس ليس أقل من إسرائيل. بدورها، أعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية جينيفر بساكي، أمس، أن واشنطن ستشارك «على الأرجح» في المفاوضات في القاهرة، وأضافت أن الإدارة الأميركية ستحدد مستوى المشاركة وموعدها في وقت لاحق، مؤكدة أنها اضطلعت بدور رئيسي في التوصل إلى وقف لإطلاق النار في قطاع غزة إلى ذلك، قدمت وزيرة الدولة في الحكومة البريطانية سعيده وارسى من منصبها، وقالت في حسابها على «تويتر» إنها «لا تستطيع بعد الآن تأييد سياسة الحكومة بشأن غزة».

(الأخبار)



منها للإبقاء كما لو أن المقاومة عادت ورضخت للمبادرة المصرية التي رفضتها منذ أن جرى الإعلان عنها. وروج لهذه الصورة عدد من المعلقين الإسرائيليين، فيما تريت بعض آخر بانتظار النتائج التي ستمتخض عنها المفاوضات في القاهرة. ويغض النظر عن الجهة التي حددت اتفاق وقف النار، بـ«72 ساعة»، الذي يرجح أن يجري تمديده، يكشف هذا التحديد الزمني عن ربط المقاومة الفلسطينية موقفها النهائي بما سيجري التوصل إليه على طاولة المفاوضات.

ضمن هذا الإطار، ابلغ بنيامين نتنياهو أعضاء المجلس الوزاري المصغر، عبر جولة هاتفية، أن إسرائيل وافقت على وقف النار، لمدة 72 ساعة. ووضحت مصادر سياسية أن هذا الاتفاق جرى دون شروط مسبقة، و«فقط بعدما

وثائق، سنودن: العدوان الإسرائيلي مستحيل بلا الدعم الأميركي

لا تزال وثائق إدوارد

سنودن تفضح الارتباطات

الاستخبارية للولايات

المتحدة، وآخر ما جرى

الكشف عنه في هذا الإطار

يتعلق بالحروب الإسرائيلية

وبالدعم الأميركي والعربي

غير المباشر للدولة العبرية

ذكر الموقع الأميركي «أنترسبت»، أمس، أن الإدارة الأميركية لطالما أصدت الدولة العبرية بكل أنواع المساعدات، ومنها إرسال الأموال والأسلحة وتكنولوجيا المراقبة، التي تلعب دوراً حاسماً في هجمات إسرائيل على دول الجوار وعلى قطاع غزة تحديداً، كاشفاً في الوقت ذاته عن وثائق

سرية سربها الموظف السابق في وكالة الأمن القومي الأميركي إدوارد سنودن، تسلط الضوء على كيفية تمكين واشنطن وحلفائها بشكل مباشر إسرائيل من شن الهجمات العسكرية ضد الدول المعنية.

وأوضح التقرير أنه إلى جانب برامج الولايات المتحدة وبريطانيا الاستخبارية، فإن هذين الطرفين يعتمدان على الأنظمة التي تدعمها الولايات المتحدة في المنطقة، ومن بينها النظام الملكي في الأردن وحتى القوات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، وذلك بهدف توفير خدمات استخبارية حيوية تتعلق بأهداف فلسطينية محتملة. وأوضح الموقع أن التعاون الأميركي - الإسرائيلي تضمن تبادل بيانات خاصة باستهداف الفلسطينيين، مشيراً إلى أن واشنطن وتل أبيب تعاونتا كذلك مع أجهزة الاستخبارات البريطانية والكندية في التجسس



اقترحت واشنطن عام 2003 إنشاء جهاز لتقاسم المعلومات مع إسرائيل



على منطقة الشرق الأوسط. وأشار التقرير أيضاً إلى أن وثائق سنودن الجديدة كشفت حقيقة حاسمة: العدوان الإسرائيلي مستحيل الحدوث من دون الدعم الأميركي المستمر والسخي ومن دون حماية الحكومة الأميركية، فيما قال معد التقرير غلين غرينوالد إن «هذه الوثائق تؤكد ضلوع الإدارة الأميركية وحلفائها بشكل مباشر في كل الصراعات العسكرية التي تثيرها إسرائيل مع دول الجوار».

وذكر الموقع أن وكالة الأمن القومي الأميركي كشفت بشكل كبير، خلال العقد الماضي، دعمها الاستخباري، بما في ذلك المراقبة والتجسس، لنظيرتها الإسرائيلية المعروفة باسم «سيجنت» أو الوحدة «8200». ونشر الموقع وثيقة بتاريخ 13 نيسان 2013 تؤكد تعهد وكالة الأمن القومي الأميركي بمواصلة التعاون الفني والتحليلي الوثيق مع وحدة «8200»،

بشأن تبادل المعلومات بين الجانبين حول الحصول على المعلومات السرية واعتراض واستهداف وتحليل وإعداد التقارير الاستخبارية.

ومن بين الوثائق التي نشرت وتعد أكثرها إثارة للاهتمام، وثيقة تشير إلى أن واشنطن اقترحت ما بين عام 2003 وعام 2004، إنشاء جهاز لتقاسم المعلومات الاستخبارية مع إسرائيل بشكل واسع النطاق وأطلقت عليه اسم «المصارع»، ولكن الإسرائيليين طلبوا مئات الملايين من الدولارات في مقابل إكمال هذا المشروع.

جدير بالذكر أن «أنترسبت» نشر هذه الوثائق، بعد ساعات قليلة من الانتقاد الذي وجهته وزارة الخارجية الأميركية، للعملية التي استهدفت خلالها قوات الاحتلال مدرسة «الأونروا» في قطاع غزة، ما أدى إلى سقوط 10 شهداء فلسطينيين جدد، أول من أمس.

(الأخبار)